E/1996/L.35
22 July 1996
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٦ (ح) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

كوستاريكا*: مشروع قرار

العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ٤٧/١٩٩٥ بـ٢ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ وقرار الجمعية العامة ١١٧/٥٠ ألف المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يضع في اعتباره استمرار تهديد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المشابهة للتجمعات السكانية والمجتمعات المحلية المعرضة لها في أنحاء العالم،

وإذ يساوره القلق إزاء استمرار الصعوبات التي تعرقل تنفيذ مرامي العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وأهدافه العامة بفعالية،

وإذ يسلم بالحاجة إلى اتخاذ تدابير فعلية للحد من تعرض المجتمعات للكوارث الطبيعية وما تؤدي إليه من خسائر في الأرواح وأضرار مادية واقتصادية فادحة، خصوصا في البلدان النامية، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة والبلدان غير الساحلية المعرضة للخطر بشكل خاص،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بالتنفيذ التام لاستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنا: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف آثارها وخطة عمل الاستراتيجية^(١)، لا سيما فيما

* نياحة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) انظر A/CONF.172/9، الفصل الأول.

* 9618344 *

يتعلق بالدعوة الواردة في الاستراتيجية إلى التعاون الدولي في ميدان الكوارث والتأهب لها وتخفيف آثارها،

- ١ - يحييط علما بتقرير الأمين العام عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية^(٢)؛
- ٢ - يعيد تأكيد السمة المميزة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية بوصفه مفهوما عالميا وإطارا للعمل يجعل من الممكن الإدماج الفعال لعنصر الحد من الكوارث في التخطيط الوطني على الصعيدين القطري والمجتمعي؛
- ٣ - يؤكد من جديد أن الحد من الكوارث جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة وعامل مساهم فيها، من خلال حماية الموارد على الصعيدين الوطني والمجتمعي، ومنها مثلا الحياة البشرية والطاقات البشرية والأصول المالية والموارد الطبيعية والبيئة ووسائل الانتاج والهياكل الأساسية؛
- ٤ - يطلب إلى الدول والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وغيرها من المعنيين بالعقد، المشاركة بنشاط في الأنشطة المالية والتقنية من أجل كفالة تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد^(٣)؛
- ٥ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل الإدماج والاعتراف لاستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، التي تقوم على أساس مرامي العقد وأهدافه الشاملة، في النهج المنسق المتخذ حيال متابعة جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا وتنفيذ خطة عمل كل منها؛
- ٦ - يشدد على الحاجة إلى التآزر فيما بين تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٤) واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، فيما يتعلق بالحد من الكوارث الطبيعية؛
- ٧ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يكفل النظر في إطار العمل الدولي للعقد وإدراجه بالشكل الملائم في تقييم تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ واستعراضه بشكل شامل في عام ١٩٧٧.

— — — — —

(٢) A/51/186-E/1996/80.

(٣) انظر قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٦، المرفق.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.167/9 و Corr.1 و 2) (منشورات الأمم المتحدة، رقم A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ٨، المرفق الثاني.